حمل المركب في ميناء صور ، لاختصار المسافة الى غزة ، وادرج في مانيفستو المركب جزء من حمولته « ولم يدرج الجزء الضخم الباقي » حسب ما أشار المحضر المسجل لعملية التهريب هذه (٦٦) .

الاجراءات الاقتصادية المشار اليها ، سواء اتخذت شكل قوانين جديدة مست اسس الحياة الاقتصادية ، او شكل المراقبة والتشدد في تطبيق القوانين، كانت حدثا بالغ الاهمية في حياة القطاع ، وقد كان مقدارا ان تظهر نتائجها في العام ١٩٦٧ ، العام اللاحق لتاريخ اتخاذ تلك الاجراءات .

في نهاية هذا الفصل ، لا بد لنا من تسجيل بعض الملاحظات السريعة على السياسة الاقتصادية التي اتبعت في قطاع غزة . اذا كانت الظروف الخاصة لقطاع غزة ، والوضع الشاذ لاقتصاده ، كون الجزء الاساسي من موارده المالية يأتي بشكل تحويلات من الخارج ، تبرران الاجراءات القانونية التي نظمت أمور القطاع ، ضمن سياسة ، حدود الممكن ، فان الذي حدث ان سياسة « حدود الممكن » قد طبقت بأبشع صورة لها ، وحيث كانت النتيجة تزايد واردات القطاع من الويسكي بمعدلات قياسية ، وفي الوقت نفسه كانت واردات من الملابس المستعملة تبلغ ارقاما قياسية ايضا ، وقد حدث ذلك بفعل محاباة مصالح التجار في قطاع غزة وسيطرة قلة منهم على امور التصدير والاستيراد بالشكل الذي أدى الى وجود احتكار قوي يسيطر على السوق ، ويتحكم برقاب المستهلكين . ومن ضمن عقلية (حدود الممكن) فقد كان بالامكان تجنب جزء لا بأس به من المتاعب التي تعرض لها القطاع . ونتيجة لافساح المجال في التصدير والاستيراد للقطاع الخاص ، اخذت الامور تتركز شيئا فشيئا بيد قلة محتكرة . وحتى انتاج الحمضيات وهو المحصول الرئيسي للقطاع ، وضع تحت رحمة هذه القلة ، ولم تمد يد المساعدة لصغار المنتجين الذين كانوا بحاجة الى جهة غير مستغلة تنظم لهم عملية تصدير حمضياتهم ، وتستفيد بالتالي من مواردهم بالعملة الحرة . بل واكثر من ذلك فقد زادت من الامكانيات المتاحة لكبار التجار ، اذ من المعروف ان الحكومة قد استصلحت مساحة من الاراضي وقامت ببيعها ، وما حدث ان جزءا لا بأس به من هذه الاراضي قد اشتري من قبل كبار الملاك ، باعتبار ان من يملك المال هو من يستطيع الشراء ، الامر الذي زاد من حجم ملكياتهم . كما ان الادارة لم تضغط حيث يجب الضغط ، واذا كانت غير قادرة على ضبط ارصدة الموظفين في الخارج ، وبالتالي اضطرت الى قبول مبدأ « الاستيراد بدون تحويل عملة » ، فانها بالمقابل لم تمارس الا الجانب السلبي من هذا التوجه. والذي هو في المحصلة النهائية اقرار بشرعية عملية التهريب التي كانت تتم ،